

على العكس

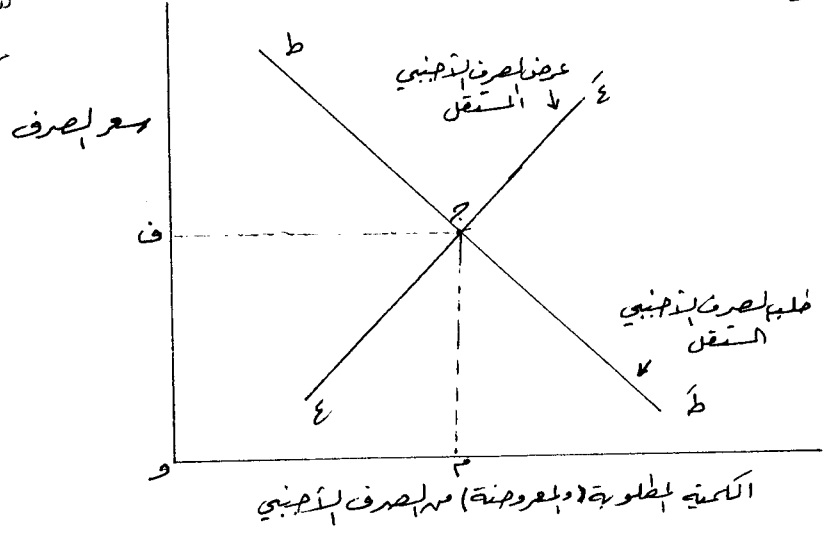
## أسعار الصرف

تعريف: يعرف سعر الصرف بأنه عدد لـوحدات من العملة الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ويتحدد هذا السعر في سوق الصرف: حيث يتداول عرضاً للصرف الأجنبي طلباً للعملة الوطنية «تصدير السلع والخدمات الوطنية» مع الطلب على الصرف الأجنبي عرضاً للعملة الوطنية «استيراد السلع والخدمات من الخارج».

اذن سوق الصرف الأجنبي <sup>في</sup> يعتمد بشكل مباشر على شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة وفيه سيكون سعر الصرف بين العملات المتبادلة المختلفة.

تحديد سعر الصرف بيانياً:

سعر الصرف هو العلاقة بين قيمتين مختلفتين  
للمنفعة (أو المال) على وجه التحديد  
من طرفين متبادلين اقتصادياً



يمثل عم  $\Gamma$  الخط البياني لتتابع عرض الصرف الأجنبي ويعبر «كما هو مبين أعلاه» عن وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والكمية (المرونة) من الصرف الأجنبي.

تمثل  $\Gamma'$  الخط البياني لتتابع طلب الصرف الأجنبي ويأخذ الشكل العكسي لـ  $\Gamma$  أي أنه يتغير عكسياً مع  $\Gamma$  عن وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وكمية الطلب عليه.

ويتحدد سعر الصرف عند نقطة تقاطع منحنى العرض ~~الصرف~~ مع منحنى الطلب الصرف الأجنبي مع منحنى طلب الصرف الأجنبي «نقطة  $\Gamma$ »  
- نبدأ بالطلب على الصرف الأجنبي «عرض العملة الوطنية» من العمليات الواردة في الجانب المدين من ميزان المدفوعات أي الواردات من السلع والخدمات... وازدواج المنهك المتعاكس النقدية..

ويتحدد هذا الطلب على مجموعتين من العوامل:

الاولى: يتمثل بسعر الصرف: يعتبر الطلب مستقل عن الصرف الأجنبي متغير تابع لسعر الصرف الأجنبي (الذي يعتبر متغير مستقل)، وقد رأينا أن هناك علاقة عكسية بين هذين المتغيرين على نفس الخط البياني.  
الثانية: ظروفي الطلب على الصرف الأجنبي: تؤدي جميعاً إلى انتقال منحنى الطلب على الصرف إلى مستوى أعلى أو أدنى.  
- زيادة أو انخفاض مستوى الأسعار في البلد الذي نستورد منه (أي أي طلب عملته) سوف يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على الصرف الأجنبي إلى الأعلى.

- مستويات الأسعار في الدول البديلة: وللعلاقة طردية بين مستوى الأسعار في الدول البديلة



ومن الطبيعي أن أسعار الصرف لا تبقى ثابتة وبالتالي فإما أن تضاعف علاوة أو تنقص نسبة منه فنية  
الصرف عند الاتفاق.

أنواع المعاملات التي تتم في أسواق الصرف بالذخلة:

١- المضاربة: تقوم على أساس توقع المضارب ارتفاع سعر عملة معينة بعد فترة معينة، فتقوم بشراء كميات  
منها، ثم تقوم ببيعها بعد مرور تلك الفترة.

٢- التكليم أو المراجحة: عملية تهدف إلى تحقيق ربح للاستفادة من إلفاق في سعر صرف عملة معينة بين حوطين  
أو أكثر في وقت واحد. كان نشري العملة من السوق المنخفضة ليعر وبيعها في سوق المرتفعة ليعر  
وتختلف هذه العملية عن المضاربة في ثلاث نواحي:

- الوقت: تتم المضاربة بعد فترة معينة من الزمن بينما المراجحة تتم في الوقت الحاضر.
- درجة التأكد: في المضاربة تكون درجة الثقة قليلة بدقة التحقيقات التي تعتمد عليها المضارب  
بينما في المراجحة تكون درجة الثقة كبيرة وأكيدة تقريباً.
- لقدرة الحواقي: تقوم المضاربة في نفس السوق ولكن بعد مرور فترة من الزمن بينما المراجحة  
تقوم في عدة أسواق في فترة زمنية واحدة.

نظم الصرف الذهبية: أساساً أن سعر الصرف يتحدد بمحتوى العرض والطلب، وأيضاً أنها تمثل أهمية الوصول بين

مستويات الأسعار في البلاد المختلفة، ولكن استقرار أدبيات سعر الصرف أو تغيره يختلف باختلاف نظام  
سعر الصرف السائد، ويعرف بأنه مجموعة القواعد التي تحدد دور كل من السلطات والمعاملين الآخرين في سوق  
الصرف الذهبية، ويمكن التمييز بين ثلاثة نظم أساسية للصرف: ١- نظام أسعار الصرف الثابتة.

٢- نظام أسعار الصرف المرنة أو المرنة.

٣- نظام الرقابة على الصرف الذهبية.

نظام أسعار الصرف الثابتة: قاعدة الذهبية:

تحتاج الارتباط بنظام أسعار الصرف الثابتة نحو ثلاث شروط أساسية:

١- كدسية فنية ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.

٢- ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بل هو «مبدأ المعدل ثابت محدود بوزن وحدة العملة من الذهب».

٣- حرية استيراد وتصدير الذهب.

ونتيجة عن هذه الشروط ارتباط العملات الدولية ببعضها البعض لشبكة من أسعار الصرف الثابتة. ولتوضيح ذلك:

نفترض أن سعر الصرف بين الدولار الأمريكي والدينار المصري هو:

١ دولار = ٢٠ دينار مصري. وبما أن أوقية الذهب في أمريكا تعادل ٢٥ دولار

في أوقية الذهب في مصر = ٢٥ × ٢ = ١٠٥ دينارات. وبالتالي يمكن لهذه العلاقة أن تخوف في حدود

مستوى تقدير نفقات نقل الذهب وإلتزامين عليه في حال تصديره أو استيراده.

والآن نفرض أن سعر الصرف قد ارتفع وأصبحت الدولار تعادل أكثر من ثلاث جنيهات.

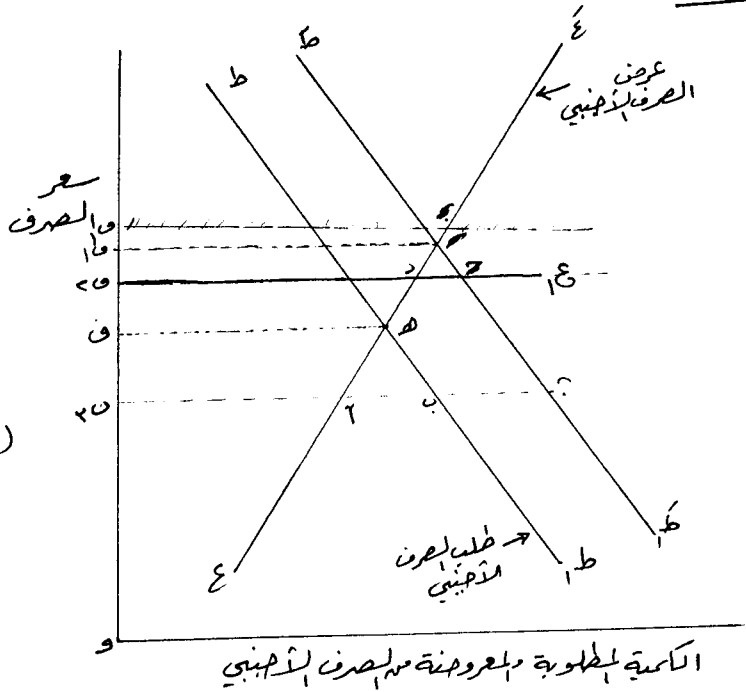
فإن القيمين في مصر سيادون الجنيئات بالذهب ، ثم يرسلون الذهب إلى أمريكا ليأدوم بالدولار ولعقدون  
الدولة إلى مصر في صياحون على جنيهات أكثر ، وهذه العملية متى تتم - تسترط أن يكون سعر الصرف أكبر من  
مصاريف النقل والتأمين عليه ، وهذه النقطة تسمى حد تصدير الذهب

والآن بفرض أن سعر الصرف بين الدولار والجنيه قد انخفض « أي واحد دولار أقل من ٢ جنيهات » ففي  
هذه الحالة سوف سيادون القيمين في مصر الجنيئات بالدولارات ويرسلون إلى أمريكا لشراء الذهب من هناك  
وإعادته إلى مصر ليأدونه من جديد بالجنيه ومحصيون على جنيهات أكثر ، أيضا تسترط هذه العملية أن يكون  
مقدار الانخفاض في سعر الصرف أكبر من مصاريف النقل والتأمين متى يكون هناك مبرر لعملية استيراد الذهب  
(مباشرة بالذهب) :

المصادر الرئيسية للمطلب على صرف الذهب هي  
الواردات من السلع والخدمات ، وصادرات الذهب  
للموازن النقدية .

المصادر الرئيسية لعرض الصرف هي :  
الصادرات من السلع والخدمات ، وصادرات الذهب  
للموازن النقدية

(وف) : نقطة تصدير الذهب .



الجزء (أ) : منه معنى عرض الصرف يتم تقطيعه عن طريق إصادرات المنظورة وغير المنظورة ، أما الجزء (دج) فيمثل  
صادرات الذهب

الجزء (هـ ب) : منه معنى الطلب على صرف الذهب يتم تقطيعه عن طريق الواردات المنظورة وغير المنظورة ، أما الجزء (ب هـ) فيمثل  
استيراد الذهب ،

(وف) :  
وعند سعر الصرف المتوازن يصيب ميزان المدفوعات في حالة توازن .

فإذا حدث زيادة في الواردات فإن معنى الطلب على صرف (طأ) سيتقل إلى اليمين (طأ') ، وفي ظل قاعدة الذهب  
فإن سعر الصرف لا يمكن أن يتجاوز (وف) أي نقطة تصدير الذهب ، وبالتالي سيقاطع منحنى الطلب ولعروضه من  
الصرف مؤه يمين عند النقطة 'و' ، ويتم تقطيع الطلب على الصرف الذهبي عند سعر الصرف (وف) من جدول :

- عرض الصرف الذهبي (الناتج من الصادرات المنظورة وغير المنظورة) بمقدار (د فـ)

- عن طريق صادرات الذهب للموازن النقدية بمقدار (د جـ)

ولكن ومع الرغم من التقاطع بين الطلب ولعروضه من الصرف الذهبي عند سعر (وف) فإن ميزان المدفوعات لن يظل في

في حالة عدم توازن ، بسبب الفرق بين مئمة الواردات الطن ومئمة الصادرات الطن بمقدار (د ج) ، ويتم تغطية هذا العجز عن طريق بنود الموازنة أو لمعاملات الاقتصاد في التاعم (صادرات الذهب).

ولكن لا يوجد دولة تقبل أن يستنزف امتياطياتها من الذهب ، وهذا يلفت الانتباه لوجود سياسة نقدية تعمل ذاتيا في ظل قاعدة انذهب الدولة لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات دون الحاجة الى اجراءات تحرير سعر الصرف أو التحايل عن قاعدة انذهب أو فرض السيود على الواردات .

بقيير ذلك : ان صادرات الذهب كعبرة عن استبدال العملة الوطنية بالذهب وهذا يؤدي الى انخفاض عرض النقود في الاقتصاد القومي ، وطبقا لنظرية كمية النقود ، فان هذا سيؤدي الى انخفاض مستوى الاسعار بنفس النسبة في حال ثبات الحجم الطردي لمنتجات ، وهذا يعني انخفاض حجم السيولة النقدية الفعلية ، الامر الذي يدفع بالوحدات الاقتصادية الى تخفيض حجم الإنتاج النقدي القومي . وهذا سيؤدي الى انخفاض مستوى الاسعار العام

المراجع : د سامي عفيفي حاتم : التجارة الخارجية بين النظرية والتنظيم ( الكتاب الثاني ) الدار المصرية للنشابة ١٩٩١  
صف ٢٢٢ وما بعدها .